العدد (1947) السنة الثامنة - الخميس (28) تشرين الاول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خـــــارج الحـــــدود

نتمنى لو كنا دنماركيين

■ حازم مبيضين

ليست المرة الأولى التي تحصل فيها الدنمارك على لقب البلد الأول في العالم في قلة الفساد، فقد كانت كذلك عام ١٩٩٩، ويبدو لطيفاً أن منظمة الشفافية الدولية التي تصدر تقريراً سنوياً عن الدول الأقل والأكثر فساداً، تولي اهتماماً كبيراً لمنع الفساد من التسلل إلى الصحافة، لأنها ذراعها ورقيبها المباشر في الكشف عن فضائح الفساد والمفسدين، ولا تكتفي الدنمارك بالحفاظ على موقعها المتقدم هذا، وإنما تعتبر محاربة الفساد مهمة عالمية، لأن انتشاره في بلد ما يعني تقليل الصادرات إليه، وتعتمد مملكة الدنمارك على التوعية المجتمعية المستمرة بمخاطر الفساد والرشوة، للسياسيين والعامة على حد سواء، وأيضاً على وجود صحافة حرة تعي دورها الكبير في هذا الشأن.

معروف عن الدنمارك أنها تتمتع بأحد أعلى مستويات المعيشة في العالم، بالرغم من افتقارها للموارد الطبيعية، فالدنماركيون يبيعون منتوجاتهم إلى العالم ليشتروا منها وقودهم ومعادنهم اللازمة، وهي أقدم مملكة في أوروبا، توحدت قبل عشرة قرون وحكمها منذ ذلك خمسون ملكا وملكتان، وهذا رقم قياسي إمتد لأكثر من ألف عام، وساد فيها الحكم الديمقراطي لأول مرة في العام ١٨٤٩، وفي العام ١٩٥١، أدخل النظام البرلماني الدستوري، وباتت السلطة السياسية والقانونية في قبضة المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وعليه فان الحكومة محكومة بالحصول على أغلبية برلمانية لتتمكن من الاستمرار في أداء مهامها، ودستور الدنمارك مبني على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتعاونها لإدارة أمور الدولة على أساس احترام رأي الأمة، والمساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر عن الانتماء السياسي والتوجهات العقائدية والدينية، ومن أهم الضمانات التي يشدد عليها الدستور، التأمينات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات الصحية، وتعويضات البطالة عن العمل وتأمين التقاعد ومجانية التعليم والتوزيع العادل للثروة الوطنية، وتمتع المواطنين بحق النقاش والمشاركة في صنع قرارات الدولة والمجتمع، وحرية التعبير وحرية الصحافة، وحق التصويت وحرية المعتقد، وحرية التجمع، وتكوين النقابات العامة وحرية التظاهرات، وحق التملك، وحق الاستجواب الدستوري والمكاشفة والمساءلة والمحاسبة.

الشعب هو مصدر السلطات منذ العام ١٩٦٩ وجاء هذا التحول الذي نزع من الملك كل سلطاته وحوله الى رمز للأمة، بعد أن أجبرت الاحتجاجات الشعبية الملك فردرك على إعلان الدستور، وظلت تلك الاحتجاجات سلمية ودون أن تراق فيها نقطة دم واحدة، لكن النتيجة كانت أن الملك انصاع إلى الشعب متخلياً عن صلاحياته الواسعة والمطلقة، وبات الشعب مصدر السلطات كافة، وهو اليوم ينتخب ١٧٩ نائبا للبرلمان، ويحق لكل مواطن كامل الأهلية، وبلغ الثامنة عشر المشاركة في الانتخابات، التي تكون سرية وتحت مراقبة المنظمات الدولية، ويحصل كل مواطن ومواطنة على ورقة انتخابية تصلهم إلى عناوين إقامتهم، ويدلون بموجبها بصوت منفرد، وتتولى الدولة إيصال العجزة والمرضى وكبار السن إلى مراكز الاقتراع، ولم يتم حتى الآن في الانتخابات الدنماركية تسجيل أية حالة تزوير منظمة أو شراء ذمم.

الأحزاب السياسية جزء مهم من الحياة السياسية الديمقراطية، ولها مقرات مركزية وفرعية في مختلف المناطق ويحق لكل حزب ترشيح عناصره بعد حصوله على نسبة معينة من مجموع الأصوات في الانتخابات السابقة، ويتطلب أيضا الحصول على نسبة ٢ في المئة من الأصوات للمشاركة في الانتخابات العامة ودخول البرلمان.

نتحدث عن الفساد في الدنمارك فتحضر حادثة الوزير الذي أزاحها عن المرتبة الأولى عام ٢٠٠٨ وفضحته الصحافة لانه اشترى علبة سجائر واستأجر سيارة بأموال عامة فأجبر على الاعتذار رسمياً للشعب وإعادة ما صرفه من أموال، لان شعب الدنمارك يدرك أن الفساد ينهك النسيج الاجتماعي ويحطم أي بلد مهما كانت قدرته الإقتصادية،... وبعد ألا تتمنى عزيزي القارئ لو كنت مواطناً في الدنمارك أو نيوزلندا أو السويد، بدل أن تظل في عالمنا العربي الذي يفخر بأن العديد من دوله تأتي في رأس قائمة الدول المنخورة بالفساد.

ملف المدى

امس الاول تناقلت وسائل الاعلام في مختلف ارجاء المعمورة تفاصيل ما اعلنته منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية في تقريرها السنوي عن مستويات الفساد الحكومي في العالم والذي كشفت فيه ان الدنمارك كانت في طليعة البلدان الاقل فسادا في العالم. قد تبدو المعلومة بسيطة عند كثيرين لكنها في الحقيقة انجاز يحسب لهذا البلد الاوروبي ذي الخمسة ملايين ونصف المليون نسمة تقريبا ، فأن يحتل بلد صدارة بلدان العالم الاقل فسادا في زمن نخر فيه الفساد الاداري الحكومي جسد الكثير الكثير من بلاد المعمورة ، فذلك اشارة واضحة الى ان نظام الحكم والطريقة التي تدار بها شؤون البلاد في قمة ما يتمناه المواطن الباحث عن الاستقرار والامن والرفاهية .. مكانة نكاد نجزم ان مليارات من سكان الارض حسدوا عليها الدنماركيين الذين من حقهم ان يفخروا بنظام حكمهم التشريعي والتنفيذي والقضائي وبحياة بلادهم السياسية بمجملها .. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة ازاء هذا الانجاز الدنماركي المرموق، هو كيف تمكنت البلاد من تحقيق ذلك .. حتما انها تجربة تستحق ان تأخذ بها كل دول العالم التي تراوح مكانها في محاربة الفساد.

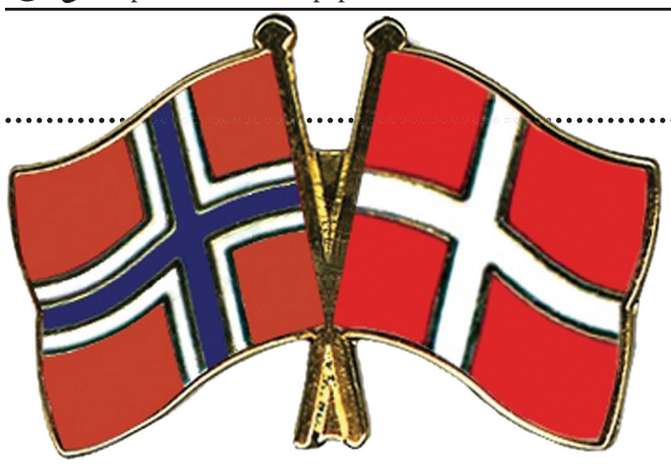

■ اعد الملف/ جمال القيسي

الدنمارك.. نموذج رائع لنظام حكم طرد الفساد بعيدا

إهانة الآخرين في معتقداتهم وأصولهم العرقية جريمة

تعد الدنمارك ديمقراطية تمثيلية وتتخذ القرارات الأكثر أهمية من قبل سياسيين منتخبين ديمقراطياً في البرلمان الدنماركي، والمجالس الإقليمية، والمجالس البلدية ، وتتمتع كل من السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في الدنمارك باستقلال تام عن بعضها البعض، حيث يقوم البرلمان الوطني الدنماركي بتمرير القوانين الوضعية، وتقوم الحكومة بتطبيق تلك القوانين بمساعدة الجهاز الإداري للدولة بينما تصدر المحاكم – أي المحاكم الإقليمية، والمحاكم العليا، ومحكمة النقض- الأحكام وتقرر العقوبات.

بدأت الحياة الديمقراطية في الدنمارك عام ١٨٤٩، وهي تستند إلى الدستور الصادر عام ١٨٤٩، وقد خضع الدستور لتعديلات عدة على مر السنوات، كما في عام ١٩١٥، على سبيل المثال، عندما منحت النساء حق التصويت، ويرجع تاريخ الدستور الحالي إلى عام ١٩٥٣، ولكن العديد من مبادئه بقيت كما كانت في الأصل دون تغيير.

يتضمن الدستور الدنماركي القواعد الأساسية لكيفية حكم الدولة وضمان عدد من الحقوق والحريات الأساسية لمواطني البلد ، وهي حق الملكية الخاصة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التظاهر، وحرية التعبير سواء الكتابي منه، أو الشفهي، أو أي شكل آخر من أشكال التعبير.

وتعني حرية التعبير، في الدنمارك، حرية أي فرد في نشر ما يشعر به وما يعتقده ، ولكن مع إيلاء الاعتبار الواجب للمحاكم والقوانين بصفة عامة ، فمن الممكن أن يحاكم الشخص لإهانة شرف شخص ما أو مخاطبة الآخرين بطريقة تهديدية أو مهينة، ومن ذلك على سبيل المثال ، ما يتعلق بمعتقداتهم أو أصولهم العرقية.

حقوق المواطن وإمكانية الشكوى من الجهاز الإداري للدولة

يتضمن قانون الإدارة العامة الدنماركي قواعد عن كيفية تعامل السلطات العامة مع المواطنين ، وينص القانون، من بين أشياء أخرى، على ضرورة تقديم مبررات رفض أي طلب ، كما ينص القانون أيضا على أن الجهاز الإداري للدولة يجب أن يقدم للمواطن المشورة حول إمكانية التقدم بشكوى إلى سلطة بديلة في حالة وجود مثل تلك السلطة ، وفي حالة الشك بارتكاب شخص ما لأية جريمة، ستبدأ الشرطة التحقيق في القضية. وسيتولى المدعي العام مهمة الادعاء في القضية. وتقرر المحاكم ما إذا كان الشخص مستحقاً لإصدار الحكم عليه.

اما في حالة توقيف المواطن في جريمة ما، فمن حقه أن يمْثُل أمام القاضي في غضون ٢٤ ساعة ، وسيقرر القاضي ما إذا كان الشخص سيبقى رهن الحبس الاحتياطي أثناء تحقيق الشرطة في القضية ، واذا كان المواطن متهماً في دعاوى جنائية فيحق له التزام الصمت مثلما يحق له ايضا الحصول على استشارة قانونية من أحد المحامين ، وثمة نوعان من العقوبات: الغرامات والسجن ، ومن الممكن أن يحكم على الشباب تحت سن ١٨ عاماً والمرضى العقليين بالخضوع للعلاج ، كما يمكن تعليق الأحكام بالسجن أو إنفاذها ، فإذا حصل شخص ما على حكم معلق، فإن ذلك يعني أنه سيودع السجن في حالة ارتكابه جريمة جديدة ، ومن الممكن أن تكون الأحكام المعلقة مصحوبة بأمور أخرى مثل إخضاع الشخص المدان للعلاج.

ويعد السجن مدى الحياة أشد العقوبات التي يمكن أن تصدرها المحاكم فلا توجد بالدنمارك عقوبة إعدام ، ولا يمكن مقاضاة الشباب تحت سن ١٥ عاماً ، ولكن يمكن احتجاز المشتبه بهم تحت سن ١٨ عاماً من قبل الشرطة ، وعلى الرغم من عدم إمكانية مقاضاة الشباب تحت سن ١٥ عاماً، إلا أن السلطات الاجتماعية يمكنها أن تقرر إرسالهم للحصول على دورات معينة أو وضعهم في مراكز رعاية مغلقة على مدار ٢٤ ساعة .

يعطي القانون الدنماركي لصاحب العمل المطالبة بالاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية لشخص ما قبل اتخاذ القرار بشأن تعيينه ، وهذه الصحيفة عبارة عن وثيقة توضح ما إذا كان الشخص قد سبق إدانته، وطبيعة الجريمة والحكم الذي حصل عليه.

وبأمكان المواطن استخراج صحيفة الحالة الجنائية عن طريق التقدم بطلب إلى أقرب قسم شرطة ، وفي حالة تورط المواطن في دعاوى قانونية، وكان دخله منخفضاً، فيمكن التقدم بطلب للحصول على مساعدة قانونية مجانية. في حالة منحه مساعدة قانونية مجانية، ستقوم الدولة بالمساعدة في دفع أتعاب المحامي وتغطية التكاليف القانونية ، إذا كانت لدى المواطن مشكلة قانونية، فيمكن التقدم بطلب الحصول على مساعدة قانونية أو التقدم إلى مكتب الاستشارات القانونية. وهناك، سيقدم له أحد رجال القانون استشارة قانونية دون أن يضطر إلى الإفصاح عن اسمه ، وتقدم هذه الخدمة إما مجاناً أو مقابل تكلفة ميسورة للغاية.

التصويت والانتخابات .. آلية نموذجية

يحق لأي شخص بلغ ١٨ عاماً من المواطنين الدنماركيين المشاركة والتصويت في الانتخابات العامة والاستفتاءات الوطنية ، وأن يخوض الانتخابات البلدية ، اما إذا كنت مواطناً من إحدى البلدان خارج الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشمال الأوروبي، فإنه يستطيع المشاركة والتصويت اذا كانت لديه إقامة دائمة في الدنمارك في السنوات الثلاث السابقة على الانتخابات.

ويمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين في الدنمارك التصويت في الانتخابات البرلمانية الأوروبية ، سواء في الدنمارك أو في بلدانهم الأصلية ، ويحصل جميع المؤهلين للتصويت على بطاقة اقتراع خاصة بالانتخابات العامة والاستفتاءات الوطنية ، وتحدد بطاقة الاقتراع مكان وموعد التصويت. وثقافة الدنماركيين تقوم على ان المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات تساعد على تشكيل المجتمع الدنماركي والحياة اليومية في الدنمارك. علماً بأن للدنمارك تراثها في ما يتعلق بارتفاع نسبة المشاركة التصويتية في الانتخابات. ويوجد بالدنمارك العديد من الأحزاب السياسية التي تطرح مرشحين في الانتخابات السياسية والإقليمية والبلدية ، ومن اجل التأثير على عملية اختيار المرشح فأن معظم الدنماركيين يلجأون للانضمام الى الاحزاب السياسية . وفي الانتخابات يمكن للقوائم الحزبية المشتركة والقوائم الخاصة للمستقلين أن تطرح أيضاً مرشحين.

مناقشات البرلمان مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام

يعمل البرلمان الوطني الدنماركي، Folketinget، على مناقشة القوانين وسنها ، ويتكون Folketinget من ١٧٩ عضواً يمثلون أحزاباً سياسية مختلفة ، وينتخب أعضاء البرلمان لفترة أربع سنوات في كل مرة ، ويمكن لرئيس الوزراء حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات عامة قبل نهاية فترة السنوات الأربع ، ويُنتخب عضوان في Folketinget عن غرينلاند وعضوان آخران عن جزر فارو ، وجميع المناقشات البرلمانية مفتوحة للجمهور ويمكن لأي شخص الاتصال بالسياسيين ، وتتابع وسائل الإعلام المناقشات السياسية عن كثب وتناقشها.

اما السلطة التنفيذية فهي الجهاز الإداري للدولة ، وهو يتألف من الحكومة والسلطات الاقليمية والبلدية التي تؤلف جميعها الدولة ، وتتألف الحكومة من وزارات تمثل حزباً سياسياً واحداً أو أكثر ، ويقود الحكومة رئيس الوزراء ، ولكل وزير نطاق مسؤوليته الخاص ، وتشكل الوزارات مع مؤسساتها ذات الصلة ، الدولة ، ويقوم كل من الحكومة والجهاز الإداري للدولة بصياغة القوانين الوضعية وتطبيقها.

وفي ما يتعلق بالسلطات البلدية والأقاليم تنقسم الدنمارك إلى ٩٨ سلطة بلدية، لكل منها مجلسها البلدي وعمدتها المنتخبين ديمقراطياً ، وتعقد انتخابات المجلس البلدي كل أربع سنوات ، حيث تؤدي السلطات البلدية عدداً من الواجبات في المناطق المحلية وذلك في حدود التوجيهات المحددة من قبل البرلمان، ومن واجب السلطات البلدية، على سبيل المثال، توفير مراكز رعاية نهارية، ومدارس، ومراكز رعاية للمسنين، وإنشاء طرق، وضمان إطار مناسب للأنشطة الثقافية في المناطق المحلية ، كما تساعد السلطات البلدية أيضاً المواطنين الأجانب المقدمين على الاستقرار في الدنمارك على الانخراط في حياتهم الجديدة هنا – ولو جزئياً عن طريق إعطائهم دروساً في اللغة الدنماركية وتقديم معلومات عن المجتمع الدنماركي. تعرف على المزيد حول تدريس اللغة الدنماركية للمواطنين الجدد في الفصل الرابع، المواطن الجديد في الدنمارك ، اما الاقاليم فتنقسم الدنمارك إلى خمسة أقاليم ، يحكم كل إقليم ديمقراطياً بواسطة مجالس إقليمية منتخبة تنتخب كل أربع سنوات ، وتعد الأقاليم مسؤولة عن المستشفيات، والنقل الجماعي، والتخطيط الإنمائي الإقليمي .

السلطة القضائية.. استقلالية تامة وقانون يضمن حقوق الجميع بالتساوي

السلطة القضائية في الدنمارك منظومة متكاملة تعمل بروح الفريق الواحد لضمان سلطة القانون الذي يهدف الى حفظ حقوق الجميع دون تمييز ؛ ويتألف النظام القضائي من محكمة نقض، ومحكمتين عليين، و٢٤ محكمة إقليمية ، وإضافة إلى ذلك، ثمة محاكم خاصة تتناول مجالات محددة وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على المحكمة الصناعية الدنماركية والمحكمة البحرية والتجارية الدنماركية ، و تتمتع المحاكم الدنماركية باستقلالية تامة ولا يمكن للحكومة أو البرلمان أن يملي على المحاكم ما يجب عليها فعله في قضية ما ، وكقاعدة عامة، تنظر القضايا أولاً في المحاكم الإقليمية ، ويمكن استئناف أحكام المحكمة الإقليمية أمام المحكمة العليا .اما محكمة النقض فهي أعلى محكمة في البلد ، وتعد محكمة النقض محكمة استئناف ويعني ذلك أنها تتعامل مع قضايا الاستئناف من إحدى المحاكم العليا ولا يمكن الطعن في أحكام محكمة النقض ، ويمكن استئناف أحد الأحكام أمام المحكمة الخاصة للاستئناف النهائي إذا رغب شخص ما في إعادة فتح قضية جنائية. وربما يلجأ إلى ذلك في حالة ظهور دليل جديد في قضية سبق إغلاقها.

١٥٠ ديانة تمارس طقوسها بحرية كاملة

يتمتع الجميع في الدنمارك بحرية ممارسة شعائر عقائدهم طالما يحترمون القانون. كما أن للفرد كامل الحرية في تغيير عقيدته أو انتمائه الديني – فعلى سبيل المثال، يمكنه ترك عقيدة ما لاعتناق عقيدة أخرى. ويعتنق الناس في الدنمارك العديد من العقائد والمعتقدات والأفكار في الحياة. فالبعض يعتقد في وجود إله؛ وآخرون لا يؤمنون بذلك ولكنهم يعتقدون في أفكار خاصة كالعلمانية وحب الإنسانية وقيم أخرى.

و وفقاً للدستور الدنماركي، فإن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية للدنمارك هي الكنيسة الوطنية الدنماركية وهي الكنيسة المدعومة رسمياً من قبل الحكومة الدنماركية. وتؤدي الكنيسة الوطنية الدنماركية عدداً من المهام والخدمات للمجتمع ككل. وتتضمن تلك الخدمات تسجيل المواليد والتعميد وتسجيل الوفيات. وينتمي غالبية الشعب الدنماركي إلى الكنيسة الوطنية الدنماركية. وقد أصبح العديد من الدنماركيين أعضاءً في الكنيسة بتعميدهم وهم أطفال ، ويؤدي أعضاء الكنيسة الوطنية الدنماركية ضريبة للكنيسة. وتستخدم هذه الأموال في تشغيل الكنيسة والحفاظ على مدافنها ، وتقوم الكنائس بالخدمات والاحتفالات مثل احتفالات التعميد والزواج والمراسم الجنائزية ، ويوجد في الدنمارك ما يقرب من ١٥٠ مجتمعاً دينياً مختلفاً، منه الكبير والصغير.

وللمجتمعات الدينية في الدنمارك الحق في توظيف القساوسة، والأئمة، والحاخامات أو تعيين زعماء دينيين للمجتمع الخاص بهم ، وللمجتمعات الدينية الحق أيضاً في تشييد دور العبادة ، وكل ما هو مطلوب لذلك هو اتباع اللوائح والقوانين العادية الخاصة بالتخطيط. كما يمكن للمجتمعات الدينية القيام بأعمال التعليم التطوعية للأطفال والشباب.

ويوجد أكثر من ١٠٠ مجتمع ديني معتمد كالإسلام والبوذية والهندوسية، حيث يكون لرجال الدين الحق في أداء مراسيم الزواج ، وقد تمت الموافقة على أحد عشر مجتمعاً دينياً مما يعني أن لهم الحق في التعميد وأداء مراسيم الزواج ، كما يمكنهم إصدار شهادات صحيحة كتلك التي تصدرها الكنيسة الوطنية الدنماركية ، وتستطيع المجتمعات الدينية المعتمدة والمعترف بها الحصول على تصريح ببناء المقابر ، ولأعضاء المجتمعات الدينية المعتمدة والمعترف بها الحق في خصم مصاريف وهبات المجتمع الديني من الضريبة بمجرد أن تعتمد سلطات الضرائب هذا الحق للمجتمع الديني. ولا تخضع كنائس ومقابر المجتمعات الدينية لضرائب الأملاك. وكذلك لا تخضع المجتمعات الدينية المعتمدة والمعترف بها لأي شكل من أشكال ضرائب الأراضي على أية أراض تقام عليها دور للعبادة.

أقدم ملكية في العالم

تعد الملكية الدنماركية أقدم ملكية في العالم فعلى مدى ما يزيد على ١٠٠٠ عام توالى على الدنمارك ملوك، وملكات، وأمراء، وأميرات ، ولا تتولى الأسرة المالكة في الدنمارك أية سلطة سياسية ولكنها تشارك في الحياة العامة بطرق متنوعة وتمثل الدنمارك في الخارج.

وصاحبة السمو الملكي الملكة مارجريت الثانية هي ملكة الدنمارك منذ عام ١٩٧٢ و تتمتع العائلة الملكية الدنماركية بشعبية كبيرة بين الشعب. ويحرص العديد من الناس على متابعة خطاب العام الجديد الذي تلقيه ويبث على الإذاعة والتليفزيون في ٣١ كانون اول من كل عام في الساعة السادسة مساءً.

أكثر بلدان العالم استخداماً للدراجات!

يتجاوز تعداد سكان الدنمارك ٥,٤ مليون نسمة ، ويعيش ٨٥ في المائة منهم في مدن منهم ما يقرب من ١,٦ مليون نسمة في العاصمة كوبنهاغن، ومنطقة كوبنهاغن الكبرى. وتعد أورهوس ثاني أكبر مدينة في الدنمارك بتعداد سكان يبلغ ٣٠٠٠٠٠ نسمة واللغة الدنماركية هي اللغة المستخدمة في أنحاء البلاد ، ويوجد ما يقرب من ٢٧٠٠٠٠ شخص، أو ما يمثل ٥ في المائة من السكان، من جنسيات أجنبية لاسيما من بلدان الشمال، وأوروبا الوسطى، وأمريكا الشمالية، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وأفريقيا.

وتتألف الدنمارك من شبه جزيرة يوتلاند إلى جانب ٤٠٦ جزر ، وتعد جزيرتا زيلاند وفِن أكبر جزيرتين هناك ، أما العديد من الجزر المتبقية فعبارة عن جزر صغيرة لا يوجد بها سوى القليل من السكان ، وتعد كوبنهاغن أكبر مدينة وتقع في جزيرة زيلاند ، فيما تعد أورهوس وألبورغ وإسبيرغ أكبر المدن في يوتلاند ، وتعد أودنسا أكبر المدن في فِن ، تقع معظم الأماكن في الدنمارك بالقرب من الساحل ، وتتمتع الدنمارك بخط ساحلي يبلغ طوله ٧٣٠٠ كيلومتر. ولا توجد جبال بالدنمارك، حيث يبلغ ارتفاع أعلى نقطة بها ١٧٣ متراً فوق سطح البحر. والأغلبية الساحقة من الأراضي مزروعة.

ويوجد بالدنمارك شبكة طرق وسكك حديدية واسعة. وتتيح القطارات والباصات للمسافرين التنقل في أنحاء البلاد في معظم أوقات النهار والليل. كما توفر الزوارق كوسيلة مواصلات للعديد من الجزر. بينما تربط بين كل من يوتلاند (Jutland) ، وفن (Funen)، وزيلاند (Zealand) شبكة من الجسور. كما يوجد جسر يربط بين كوبنهاغن ومالمو في السويد.

تعد كل من غرينلاند وجزر فارو جزءاً من مملكة الدنمارك× ولكنهما تتمتعان بحكم ذاتي. ويعني ذلك أن مواطنيهما مواطنون دنماركيون ينتخبون نواب البرلمان الدنماركي× في الدنمارك بالإضافة إلى المجالس النيابية الديمقراطية بهما.

كما تعد الدنمارك جزءاً من منطقة الشمال الأوروبي. وتشمل بلدان الشمال الأوروبي الخمسة الدنمارك، والسويد، وفنلندا، وأيسلندا، بما في ذلك أقاليم غرينلاند وجزر فارو وأولاند ذات الحكم الذاتي .

والدنمارك واحدة من البلدان التي يوجد بها أكبر عدد من راكبي الدراجات. في ساعة الذروة المرورية ففي المدن، ستشاهد أعداداً كبيرة من راكبي الدراجات – من الأهل الذين يقومون بتوصيل الأطفال – في طريقهم من وإلى أعمالهم، وأماكن رعاية الأطفال، ودور الحضانة.